

Distr.: General
14 May 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٨٢٣ (د-١٧) وقرار المجلس ١٨١٧ (د-٥٥). وهو يقدم إلى المجلس آخر المستجدات في المنظورات والتطورات في مجالي التعاون الإقليمي وأعمال اللجان الإقليمية في المجالات ذات الصلة منذ دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٦، عملاً بالإرشادات الواردة في المرفق الثالث لقرار المجلس ٤٦/١٩٩٨. وباعتماد البيان الختامي لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ نقطة مرجعية رئيسية، وبالنظر إلى أن عام ٢٠٠٧ يشكل نقطة المنتصف بين صدور إعلان الألفية وعام ٢٠١٥، التي تشكل الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يولي هذا التقرير اهتماماً خاصاً لتقديم عرض تحليلي لحالة تنفيذ الأهداف وللدروس التي يمكن استخلاصها من منظور إقليمي لتكثيف الجهود خلال السنوات المقبلة. وفي هذا الصدد، خصص القسم الأول من هذا التقرير لموضوع بند جدول الأعمال المتعلق بالتعاون الإقليمي، "البعد الإقليمي لتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة



العالمية من أجل التنمية“^(١). ويتمم التحليل الوارد في ذلك القسم عرضاً للقضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسات في ما يتصل بكلٍ من اللجان الإقليمية كما يستكملة تقريرُ الأمناء التنفيذيين الوارد في القسمين الثاني والثالث. وانسجاماً مع مقرر المجلس ٣٢٣/٢٠٠٤، الذي ينص على إجراء حوار بين الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية والمجلس، ينبغي للتقرير وللتحليل الوارد فيه أن يسهل إجراء هذا الحوار باعتباره استمراراً لمناقشات الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس.

وترد القرارات والمقررات التي اتخذها اللجان الإقليمية خلال الفترة قيد الاستعراض والتي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراءات بشأنها، أو التي تُعرض عليه، في إضافة إلى هذا التقرير.

كما قُدمت موجزات دراسات الحالة الاقتصادية والاتجاهات في المناطق الإقليمية الأربع إلى المجلس للنظر فيها (قررت اللجنة الاقتصادية لأوروبا عدم مواصلة نشر دراستها عن الحالة الاقتصادية). وتتوافر التقارير السنوية للجان الإقليمية، التي تصدر كملاحق للوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كمعلومات أساسية، بالنظر على أنها تتناول مسائل ذات صلة بالقضايا التي يتناولها هذا التقرير وإضافته.

(١) موضوع للمناقشة المواضيعية: ”تعزيز الجهود المبذولة على كافة الأصعدة دعماً للنمو الاقتصادي المطرد المحقق لمصالح الفقراء بطرق منها تطبيق سياسات منصفة في مجال الاقتصاد الكلي“؛ وموضوع للاستعراض الوزاري السنوي: ”تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية“.

المحتويات

الفقرات الصفحة

أولا -	”البعد الإقليمي لتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية“	٣٢-١	٤
ألف -	النمو الشامل لمصالح الفقراء والنمو المحقق للأهداف الإنمائية للألفية . . .	٣-١	٤
باء -	خفض نسبة الفقر والجوع: صورة عن تباين الأداء	١٧-٤	٥
جيم -	الشراكة العالمية من أجل التنمية: المنظورات والردود الإقليمية	٢٦-١٨	١٠
دال -	اللجان الإقليمية: إقامة الشراكات دعماً للأهداف الإنمائية للألفية	٣٢-٢٧	١٣
ثانيا -	التطورات المستجدة في مجالات مختارة ذات أهمية على صعيد السياسات	٧٠-٣٣	١٦
ألف -	المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات	٦٤-٣٣	١٦
باء -	الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	٦٩-٦٥	٢٨
جيم -	برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى	٧٠	٢٩
ثالثا -	تقرير الأمناء التنفيذيين	٧٥-٧١	٣٠

أولا - "البعد الإقليمي لتعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بطرق منها الشراكة العالمية من أجل التنمية"

ألف - النمو الشامل لمصالح الفقراء والنمو المحقق للأهداف الإنمائية للألفية

١ - يحظى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك الهدف الأول منها، القضاء على الفقر، بإقرار وقبول متزايدين باعتباره محور الأهداف الإنمائية في معظم المناطق النامية. وتتسم هذه الاستراتيجية بمزايا عديدة. إذ تنطرق الأهداف إلى القضايا الإنمائية بأسلوب شامل يشمل الأبعاد الواسعة النطاق للفقر، ولا يقتصر على انخفاض الدخل. وبهذه الطريقة، يمكن لاستراتيجية قائمة على الأهداف أن تستفيد من التآزر بين مختلف الأهداف، وأن تساعد في تحقيق التنمية المستدامة. ويضطلع النمو الاقتصادي المطرد بدور حيوي في تنفيذ استراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية. وستؤدي السياسات المحققة للأهداف الإنمائية للألفية، والمفضية إلى تحسين الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين وسائر الأهداف، بدورها إلى زيادة رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي في المستقبل.

٢ - فبالإضافة إلى القطاعات المنتجة التقليدية "الشاملة لمصالح الفقراء"، كالزراعة والبناء، ثمة قطاعات اقتصادية رئيسية تكتسي أهمية خاصة بالنسبة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتضمن هذه القطاعات الرئيسية ثلاثة قطاعات للبنى التحتية الخدمية (النقل والطاقة والمياه) وقطاعين للبنية التحتية الاجتماعية (الصحة والتعليم). ولتحقيق الأهداف والنمو المطرد الشامل لمصالح الفقراء، ينبغي للنمو الاقتصادي ألا يؤدي إلى توفير فرص العمل ومصادر توليد الدخل للفقراء فحسب، بل أيضا إلى تحسين البنى التحتية الخدمية والاجتماعية. ومن شأن تحسين كهذا أن يشجع على توافر واستهلاك "سلع وخدمات الأهداف الإنمائية للألفية"، كالأغذية، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم.

٣ - وضمن هذا الإطار، فإن تقيييمات وتحليلات إقليمية اللتين تقوم بهما اللجان الإقليمية، بالمشاركة والتعاون مع سائر هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية يرسم صورة متباينة، وإن كانت في معظمها لأوجه قصور كبيرة. ولا تزال هذه التقيييمات والتحليلات عموما تبين تباينات حادة في الإنجاز، بالنظر إلى أن الاتجاهات العالمية والإقليمية تخفي اختلافات شاسعة بين المناطق الإقليمية وداخل كل منطقة إقليمية ودون إقليمية، وحتى داخل البلد الواحد أحيانا. ويصح هذا الأمر تماما بالنسبة إلى الهدف ١، القضاء على الفقر المدقع والجوع.

باء - خفض نسبة الفقر والجوع: صورة عن تباين الأداء

٤ - رغم الإنجازات الملموسة التي حققتها أفريقيا في مجال النمو الاقتصادي في السنوات العديدة الماضية (حققت الاقتصادات الأفريقية نموا حقيقيا إجماليا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٧ في المائة عام ٢٠٠٦، مقارنة بنسبة ٥,٣ في المائة عام ٢٠٠٥ ونسبة ٥,٢ في المائة عام ٢٠٠٤)، أجمعت الآراء على أن هذا الأداء الاقتصادي الإيجابي لم يحقق بعد أي تأثير يُذكر في الفقر أو في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. بل تشير التقديرات تشير إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر منذ عام ٢٠٠٠ من نسبة ٤٥ في المائة إلى ٤٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ (ويعزى هذا الأمر جزئيا إلى النمو السكاني)، وإلى أن مستويات الفقر المرتفعة رافقتها ارتفاع مماثل في مستويات تفاوت الدخل داخل البلدان.

٥ - وعلاوة على ذلك، حافظت معدلات النمو الحقيقي في معظم البلدان الأفريقية على انخفاضها قياسا إلى أهدافها الإنمائية. فخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦، لم تسجل سوى أربعة بلدان فقط متوسط نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي بلغت نسبته ٧ في المائة أو أكثر. وهناك قلة من البلدان الأفريقية قادرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفضلا عن ذلك، سُجلت في عام ٢٠٠٦ أوجه تفاوت كبيرة في معدلات النمو في أنحاء المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة. ففي حين سُجلت في شمال أفريقيا مثلا أسرع معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي، شهدت هذه المعدلات تباطؤا في غربي أفريقيا وجنوبها. بيد أنه بسبب الافتقار إلى البيانات المتعلقة بنسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، لا يزال القيام عن كذب برصد الغاية المتعلقة بالإيرادات في إطار الهدف الأول وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيقها يشكل تحديا كبيرا في أفريقيا. وتسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى سد هذه الفجوة من خلال جملة أمور، منها عن طريق المركز الأفريقي للإحصاء المنشأ حديثا.

٦ - ورغم ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالأغذية باتت أكثر اكتمالا وهي تبين أن نحو ٦٢ في المائة من البلدان الأفريقية الـ ٤٦ التي تتوافر بيانات بشأنها عرفت تحسنا في حالات الجوع خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٢. فبحلول عام ٢٠٠٢، كانت جيبوتي وغابون وغانا قد حققت الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد السكان الذين يعانون سوء التغذية إلى النصف. وازداد انتشار الجوع في البلدان الخارجة من الصراع، كبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وليبيريا. بيد أن بلدانا أخرى خارجة من الصراع، كأوغندا الغنية بالنفط وموزامبيق المستفيدة من المعونات، حققت نجاحا كبيرا في خفض نسبة انتشار الجوع. وتدلل هذه الأرقام على أن البلدان الخارجة من الصراع

قادرة على إحراز تقدم كبير نحو خفض حالات انتشار الجوع وذلك باتباعها سياسات سليمة وحصولها على موارد كافية.

٧ - وتشير دراسات وتقارير أجرتها مؤخرا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بمشاركة مصرف التنمية الآسيوي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ أحرزت تقدما ملحوظا نحو تحقيق هدف خفض نسبة الفقر. وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠١، شهدت البلدان الـ ٢٣ (من مجموع ٥٥ بلدا) التي تتوفر بشأنها بيانات كافية، انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، من ٣١ في المائة إلى ٢٠ في المائة. ورغم النمو السكاني، انخفض كذلك العدد المطلق للفقراء من ٩٣١ مليوناً إلى ٦٧٩ مليوناً. وبلاستناد إلى أي من هاتين الحالتين، لا بد من أن يتأثر الانخفاض الإجمالي لمستوى الفقر في آسيا والمحيط الهادئ بإنجازات الصين والهند اللتين تسلكان المسار الصحيح، على غرار ١٧ من البلدان الأخرى. أما البلدان التي تواجه صعوبات كأداء فهي أرمينيا وبنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية منغوليا.

٨ - وفي ما يتعلق بـ خفض عدد السكان الذين يعانون الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو الغاية الثانية من الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية، يظهر من البيانات المتوافرة أن نسبة السكان الذين يستهلكون أقل من الحد الأدنى من احتياجاتهم من الطاقة الغذائية في ٢٧ بلدا انخفضت بين أوائل التسعينات وعام ٢٠٠١، ولكن بشكل طفيف (من ١٨,٧ في المائة إلى ١٥,١ في المائة). وتشكل طاجيكستان أسوأ الحالات المبلغ عنها، إذ تبلغ نسبة السكان الجوع فيها ٦١ في المائة، تليها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (٣٦ في المائة). وثمة مؤشر هامة آخر هو سوء التغذية لدى الأطفال، الذي سجل ارتفاعا مثيرا للقلق في عدد من البلدان: ٤٨ في المائة من الأطفال يعانون سوء التغذية في أفغانستان وبنغلاديش ونيبال، و ٤٧ في المائة في الهند.

٩ - ويعتبر جنوب وجنوب غرب آسيا عموما من أسوأ مناطق آسيا والمحيط الهادئ دون الإقليمية من حيث الأداء. فأغلب البلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية (٦ من ١٠) بعيد لا تسلك المسار الصحيح في ما يتعلق بأكثر من ثلث مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعزى هذا البطء في جزء كبير منه إلى أن هذه المنطقة تضم خمسة من أقل البلدان نموا، بينها ثلاثة بلدان غير ساحلية وبلد واحد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويؤكد هذا الواقع الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلاوة على تباين الأداء في المناطق دون الإقليمية، ثمة أوجه تضارب شاسعة، سواء بين البلدان أو داخلها، في خفض نسبة الفقر والجوع. ففي الفلبين،

مثلا، التي تبلغ فيها نسبة الفقر على الصعيد الوطني ١٦ في المائة، تتفاوت هذه النسبة بين الأقاليم بين ٨ في المائة و ٦٣ في المائة. وفي إندونيسيا كذلك، تبلغ نسبة سوء التغذية لدى الأطفال ٢٦ في المائة، في حين تتفاوت هذه النسبة بين الأقاليم بين ١٨ في المائة و ٤٠ في المائة. وفي الهند مثلا، تراوح نسب الفقر بين ١٠ في المائة في أكثر الولايات ثراء وما يفوق إلى حد كبير نسبة ٤٠ في المائة في الولايتين الأشد فقرا، أوريسا وبيهار. لذا، فإن المتوسطات على الصعيد الوطني القطرية قد تخفي وراءها أن بعض المناطق داخل البلدان هي أبعد ما تكون عن المسار الصحيح، رغم مضي البلد بشكل إجمالي على الطريق الصحيح. ما يعني أن محاولة تقييم تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية انطلاقا من المتوسطات المسجلة على الصعيد الوطني قد تخفي حقيقة مفادها أن أعدادا كبيرة من الفقراء والمعوذين قد تخلفوا عن اللحاق بركاب التنمية.

١٠ - ويحمل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الذي تقوم به اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التفاؤل الحذر. فبالاستناد إلى التقدم المتوقع تحقيقه في عام ٢٠٠٦ والنمو الاقتصادي المسجل بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٦، يمكن القول أن منطقة اللجنة ماضية بشكل عام على المسار الصحيح نحو تحقيق هذه الغاية. والانخفاض المتوقع تحقيقه عام ٢٠٠٦ في مستوى الفقر المدقع يوازي تحسنا بنسبة ٦٩ في المائة، وهي نسبة تفوق بقليل الجزء المقابل المنقضي من فترة الهدف. وتمكنت البرازيل وشيلي من بلوغ غاية خفض نسبة الفقر. وينبغي أيضا لثمانية بلدان أخرى من بلدان أمريكا اللاتينية (إكوادور وأوروغواي وبنما وبيرو والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك) أن تبلغ هذه الغاية بمجرد إبقاء نمو نصيب الفرد من الدخل على معدل مماثل أو أعلى بقليل من متوسطات هذا النمو المسجلة خلال السنوات الـ ١٦ الماضية. وفي ما يتعلق بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة لبلدان منطقة البحر الكاريبي، فإن كثرة الكوارث الطبيعية أو الصدمات الاقتصادية الخارجية التي تتعرض لها تؤثر بشكل غير متكافئ على الفقراء وعلى من السكان الذين يتجاوز دخلهم أو يكاد عن خط الفقر. وقد يؤدي كل ذلك إلى تهديد فرص هذه الفئة من البلدان في بلوغ هذه الغاية.

١١ - واستنادا إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيتعين على البلدان التي أحرزت تقدما أقل من المتوقع، أو التي لديها أعلى معدلات فقر في المنطقة (مثل باراغواي وبوليفيا وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس) أن تبقي معدلات نموها المستقبلية أعلى من المتوسط المسجل في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢ وتحسين توزيع الدخل من أجل رفع مستوى معيشة الفقراء وزيادة فرص خفض الفقر لديهم بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. ورغم الجهود الكبيرة التي سيتعين بذلها في هذا الصدد، فإن الأداء

الإيجابي للمنطقة المسجل مؤخرًا في هذين الجانبين يحمل على التفاؤل أكثر من إمكان بلوغ الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية.

١٢ - وأحرز تقدم كبير نحو بلوغ غاية القضاء على الجوع في مجمل منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بيد أن الصورة تعطي انطباعات متباينة إلى حد كبير بسبب تعدد وتنوع الأوضاع بين البلدان وداخلها. فما أحرزته أوروغواي وبيرو وشيلي وغيانا وكوبا من تقدم يفوق الهدف المحدد لعام ٢٠١٥. كما أن ثمانية بلدان أخرى (أربعة بلدان من منطقة البحر الكاريبي وأربعة أخرى من أمريكا اللاتينية) أحرزت تقدماً يفوق الهدف المحدد لمنتصف المدة، ويرجح أن تحافظ على مستواها هذا طوال العقد المقبل. إلا أنه سيتعين على البلدان الأشد فقراً إحراز مزيد من التقدم لبلوغ هذه الغاية بحلول ٢٠١٥. ومن جهة أخرى، تشير تقديرات مستندة إلى دراسات غذائية أجريت خلال العقدتين الماضيتين، إلى أن معظم البلدان قطعت أشواطاً كبيرة نحو خفض انتشار نقص الوزن لدى الأطفال بنسبة النصف. ولا تزال تلك البلدان، منذ التسعينات، تركز تقدماً نحو هذا الهدف بمعدل وسطي يبلغ ٥٤ في المائة.

١٣ - واشتركت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) مع عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة في إجراء تقييم إقليمي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في العالم العربي. وتشير البيانات المتوافرة عن ١٠ بلدان عربية تضم نحو ٦٤ في المائة من سكان العالم العربي (هي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر والجمهورية العربية السورية وجيبوتي ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن) إلى أن ١٦,٨ في المائة من سكان العالم العربي كانوا يعيشون في فقر في عام ٢٠٠٠، مقارنة بـ ١٦,٤ في المائة قبل عقد من الزمن (استناداً إلى خطوط الفقر الوطنية). ففي عام ٢٠٠٠ كانت مستويات الفقر تقدر بنسبة ١٥,٧ في المائة في المشرق العربي، وبنسبة ٩,١ في المائة في المغرب العربي، و ٤٧,١ في المائة في أقل البلدان العربية نمواً (أي جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن). وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٠، سُجلت لوحظت تقلبات طفيفة في المشرق العربي والمغرب العربي، في حين كانت مستويات الفقر تناهز الضعفين في أقل البلدان العربية نمواً، ما لا يرجح أن تنجح المنطقة ككل في تحقيق هدف الحد من الفقر. لكن بسبب الافتقار إلى البيانات المتعلقة بنسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، وخصوصاً في ما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجي، لا يزال تتبّع التقدم المحرز في بلوغ الغاية المتصلة بالدخل من الهدف ١ يمثل تحدياً كبيراً في منطقة الإسكوا.

١٤ - وخلال الفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢، قُدر أن نسبة ٩,١ في المائة من سكان المنطقة العربية كانوا محرومين من الغذاء، مقارنة بنسبة ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢. ويمكن أن تعزى هذه النسبة المثوية أيضا إلى ارتفاع مستوى الحرمان من الغذاء في أقل البلدان العربية نمواً، التي بلغ فيها معدلاً وسطياً قدره ٢٨,٩ في المائة، مقارنة بـ ٣١,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢. كما لوحظ بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٢، انخفاض في المعدل المقابل بالشرق العربي من ٤,٥ في المائة إلى ٣,٧ في المائة، في حين شهد في المغرب العربي ارتفاعاً من ٤,٦ في المائة إلى ٥ في المائة. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، تناقص مستوى الحرمان من الغذاء من ٦,١ في المائة إلى ٣,٦ في المائة في الفترة نفسها. ومن غير المرجح أن تحقق المنطقة العربية ككل هدف خفض عدد السكان الذين يعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، خصوصاً في أقل البلدان العربية نمواً. وفي الواقع كان ٣٩,٢ في المائة من أطفال هذه الفئة من البلدان، ممن هم دون الخمس سنوات، يعانون من نقص الوزن في عام ٢٠٠٣، مقارنة بـ ٣٨,٤ في المائة في عام ١٩٩٠. وأحرزت منطقتا الشرق العربي والمغرب العربي دون الإقليميتين تقدماً في هذا المجال.

١٥ - ولا يزال الصراع وانعدام الاستقرار السياسي يشكلان تحدياً رئيسياً أمام القضاء على الفقر والجوع في هذه المنطقة. إذ تتسبب الأزمات السياسية بخسائر في الدخل، وبإلحاق أضرار ودمار بالممتلكات، وإلى نزوح أعداد كبيرة من المشردين داخلياً واللاجئين الذين افترقوا، كما أنها تشجع مناخاً غير مناسب للأعمال التجارية والاستثمارية، خصوصاً بالنسبة إلى أصحاب المشاريع التجارية الحرة والمؤسسات الصغيرة. ويخلق هذا الأمر بدوره حلقة مفرغة من زيادة البطالة والفقر. ففي عام ٢٠٠٣، كان ما يزيد على ١١ في المائة من سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر المقدر بدولار في اليوم. وفي عام ٢٠٠٢، كان ٦٠ في المائة من الفلسطينيين، وهي نسبة كبيرة، يعيشون تحت خط الفقر. ومن غير المحتمل بالتالي للعراق وفلسطين، وكذلك لأقل البلدان العربية نمواً، أن تحقق معظم الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦ - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، تشكل الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً ذات صلة إلى كبير لبلدان أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى وجنوب شرق أوروبا. فقد عمدت بلدان كثيرة من هذه المنطقة إلى تكييف الأهداف الإنمائية للألفية بالأرقام تبعاً لاحتياجاتها الوطنية. فقد أعيدت مثلاً صياغة الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية في البوسنة والهرسك ليكون الحد من المستوى العام للفقر بالمستوى الوسطي المعتمد في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥، وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أعيدت صياغته ليصبح الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وفي أرمينيا، أضيف هدف جديد يكفل تحقيق

الأمن الغذائي. ولا يعتبر العيش بدولار واحد في اليوم منطبقاً في هذه المنطقة الإقليمية، بالنظر إلى ارتفاع تكاليف الأغذية والتدفئة فيها.

١٧ - وتبين درجة الفقر والجوع بين منطقة وأخرى في الأسواق الناشئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. إذ يسجل الفقر المدقع أو فقر الكفاف أعلى مستوياته في القوقاز وآسيا الوسطى اللتين ينتشر فيهما على نطاق واسع. ومن باب التوضيح، فإن نسبة تراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من الأطفال يعانون من نقص الوزن أو نقص الطول بالنسبة لأعمارهم. وفي أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، ينحصر تفشي الفقر المدقع في مناطق جغرافية أو قطاعات سكانية معينة، يعيش فيها في خمس أو ثلث السكان. وفي الدول الأعضاء العشر الجدد في الاتحاد الأوروبي، ينحصر الفقر أساساً في مناطق جغرافية ريفية محددة أو في قطاعات سكانية صغيرة لا تشملها مظلة الضمان الاجتماعي، وخصوصاً العاطلون عن العمل، والمسنون، والأشخاص المفقرون إلى حرفة. ومع ذلك، يعاني من الفقر ما يراوح بين ١٠ و ٢٠ في المائة من السكان. وفي جميع هذه المناطق دون الإقليمية، اشتدت وطأة الفقر إلى حد كبير، خاصة بالنسبة إلى المرأة، بعد انهيار الاقتصادات الموجهة وما أعقب ذلك من ركود ساد المرحلة الانتقالية. إلا أن مستويات الفقر هذه بدأت في الانخفاض في ظل النمو الاقتصادي السريع المسجل مؤخراً. ومع ذلك، فإن النمو وحده، بدون تغييرات سياسية مؤثرة، لن يكون كافياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم - الشراكة العالمية من أجل التنمية: المنظورات والردود الإقليمية

١٨ - سيتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع، مواجهة طائفة من التحديات تختلف باختلاف كل من المناطق. إلا أن جميع التقييمات الإقليمية تشير إلى أن احتمال تحقيق بلدان مختلف المناطق الهدف الأول سيكون، على الأمد الطويل، رهن قدرتها على تقوية المضمون الشامل لمصالح الفقراء ضمن إطار النمو الاقتصادي، وعلى تطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية وبرامج موجهة لتيسير تنفيذ الأهداف على نحو شامل.

١٩ - وقد اتخذت مبادرات إقليمية عدة متعلقة بالسياسات بغية الترويج لهذه السياسات ودعمها. ففي الاجتماع الوزاري المعقود في جاكرتا عام ٢٠٠٥ تحت عنوان "الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: الطريق إلى الأمام"، حُدِدت مجموعة من الإجراءات الإقليمية لتعزيز تحقيق الأهداف من خلال تنفيذ عملية نمو شاملة لمصالح الفقراء. كما عقد الاتحاد الأفريقي عدداً من مؤتمرات القمة انبثقت منها خطط عمل، بينها مؤتمر عن العمالة وتخفيف حدة الفقر المعقود في بوركينا فاسو في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ومؤتمر عن

الأمن الغذائي في أفريقيا المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بشكل نشط على تقديم الدعم لتنفيذ الإجراءات الموصى بها في منطقتيهما.

٢٠ - ويسلم الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، بالصلات الهيكلية بين التعاون الإنمائي وتحقيق الأهداف السبعة الأخرى. وتضطلع التجارة وتمويل التنمية بدور رئيسي في بناء هذه الشراكة. وقد استفيض في بيان أهمية إنجاح جولة الدوحة للمفاوضات التجارية باعتبارها جولة إنمائية. وما لا شك فيه تقريبا أن اختتام جولة الدوحة يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة لتحقيق الغايات التجارية للهدف الثامن. ولا يمكن التشديد بقدر أكبر على هذه المسألة لأن ما تقدمه البلدان المتقدمة من إعانات مالية للمنتجات والصادرات، وما تفرضه من رسوم جمركية وتقييمه من حواجز غير جمركية، لا يزال يقيد حرية إمكان وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق. وفي حالة أفريقيا تحديدا، وأقل البلدان نموا عموما، حيث كان من الممكن الوصول إلى الأسواق، حالت القيود المفروضة على الجانب العارض للسلع دون استفادة هذه البلدان من إمكانية النفاذ. وما زال الافتقار الحاد إلى البنى التحتية الخدمية في هذه البلدان، لا سيما البلدان النامية غير الساحلية، يشكل عقبة كأداء. ويتطلب الاستثمار الهائل اللازم في هذا المجال رفع مستوى الشراكة وزيادة التعاون الإنمائي إلى حد كبير.

٢١ - وما فتئت مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا تتزايد منذ عام ٢٠٠١، وعادت ارتفاعها من مستوى منخفض بلغ ١٥,٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦,٣ مليارات دولار عام ٢٠٠٣. إلا أن الدافع الرئيسي لهذا الارتفاع الجديد في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية كان التخفيف من الديون الذي تحقق عبر المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن خلال المساعدة الطارئة. ورغم ذلك، أغفلت برامج تخفيف الديون البلدان المتوسطة الدخل التي يركز بعضها تحت وطأة الدين. ورغم الانخفاض الكبير في حجم الديون الأفريقية إزاء الناتج المحلي الإجمالي، فإن التزامات خدمة الدين الإجمالية بقيت على حالها في عام ٢٠٠٦ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة.

٢٢ - وحتى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي تضم عددا كبيرا من البلدان المتوسطة الدخل، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تضطلع بدور رئيسي في التخفيف من حدة مشاكل من قبيل عدم استقرار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، وإفراط بعض البلدان في الاستدانة، علاوة على الكوارث الطبيعية. وقد ذكرت مثلا بلدان كباراغواي وبوليفيا وبيرو، في تقريرها الوطني الأول عن الأهداف الإنمائية للألفية، أنها ما كانت لتقدر على

توظيف الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية لولا الدعم المتواصل بالحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية. إلا أن تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى المنطقة تضاعلت وهي تشكل حالياً نسبة مئوية متدنية للغاية من الإجمالي العالمي (٥,٨ في المائة في عام ٢٠٠٥). وفي الواقع، حتى لو خُصصت كامل حصة المنطقة لصالح السكان الذين يعيشون في فقر، فإن نصيب الفرد من هذه الفئة السكانية سيكون أقل من مثيله لدى سكان مناطق العالم الأخرى (نحو ٢٢,٥ دولارات مقارنة بـ ٢٧ دولاراً للفرد في أفريقيا، و ٥٥ دولاراً للفرد في البلدان الأوروبية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، و ١٨٣ دولاراً في أوقيانوسيا، وذلك بحسب أرقام عام ٢٠٠٢ المتعلقة بصافي المساعدة الإنمائية الرسمية).

٢٣ - وعلاوة على ذلك، لم تكن المساعدة الإنمائية الرسمية في بعض المناطق الإقليمية موجهة بالضرورة إلى أشد البلدان فقراً، وهو ما يُعزى جزئياً إلى تغير أولويات الجهات المانحة، التي تملئها الاعتبارات الجغرافية السياسية. فبينما ارتفع متوسط نصيب الفرد من المعونة في الدول العربية من ١٩,٤ دولاراً إلى ٢٧,٨ دولاراً على مدى الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣، لم يتجاوز ذلك المتوسط في أقل البلدان نمواً في المنطقة ٢٠,٨ دولاراً في عام ٢٠٠٣. وعلى وجه التحديد، شهد اليمن هبوطاً حاداً من ٢٦,٩ دولاراً في عام ١٩٩٩ إلى ١٢,٧ دولاراً فقط في عام ٢٠٠٣. ويجري حالياً تحويل جانب كبير من تدفقات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف داخل المنطقة إلى العراق لدعم جهود التعمير. وفضلاً عن ذلك، أدت التقلبات المستمرة في تدفق المعونة إلى المنطقة إلى إفساد الخطط المالية المتوسطة الأجل وتقويض الاستثمارات العامة.

٢٤ - غير أن الآليات التقليدية لتمويل الأنشطة الرامية إلى تخفيض مستويات الفقر والجوع في شتى المناطق الإقليمية، بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أظهرت حتى الآن محدوديتها في مساعدة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سعت بعض المبادرات ذات الاهتمام الإقليمي والأقاليمي القوي إلى توفير مصادر بديلة لتمويل التنمية لسد تلك الفجوة. فعلى سبيل المثال، شاركت عدة بلدان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إقامة آليات مبتكرة، منها البرازيل وشيلي، اللتان كانت لهما مع فرنسا الريادة في طرح مبادرة "مكافحة الجوع والفقر"، التي تشرع فيها في عام ٢٠٠٤.

٢٥ - وتقوم البلدان النامية بدور إيجابي في المساعدة على إيجاد عالم أكثر مساواة وأقل تباعاً. ففي المنطقة العربية، قدمت بلدان مجلس التعاون الخليجي ما مجموعه ١٣,٧ بليون دولار كمعونة إنمائية خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٣. والواقع أن المعونة التي

قدمتها المملكة العربية السعودية، وهي أكبر الجهات المانحة، بلغت ١٣ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٣، بما تجاوز كثيرا النسبة المستهدفة البالغة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهي النسبة التي تعهدت معظم البلدان المتقدمة بتقديمها، ولكن لم تقدمها بعد. أما البرازيل فدعمت المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بأن خففت عبء المديونية عن هذه البلدان التي كانت مدينة للبرازيل، حتى منتصف عام ٢٠٠٤، بما مجموعه ٩٩٣ مليون دولار، كما خففت البرازيل عبء المديونية عن كاهل بلدان مدينة أخرى، لا سيما في أمريكا اللاتينية، بما قيمته ١٥٠ مليون دولار. ومن جانبه، قام الاتحاد الروسي بإلغاء الديون المستحقة على الدول المشاركة في المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٦ - واستهلكت في عام ٢٠٠٤ الجولة الثالثة من المفاوضات التجارية في إطار النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية. وعلى مدى السنوات العشرين الماضية، ازدادت تجارة السلع فيما بين بلدان الجنوب ازديادا ضخما بمعدل بلغ متوسطه ١٢,٥ في المائة سنويا، مقارنة بـ ٧ في المائة للتبادل التجاري فيما بين بلدان الشمال، و ٩,٨ في المائة للتبادل التجاري بين الشمال والجنوب. ومع ذلك، فالبحال رحب لنمو هذا التبادل التجاري حيث أنه لا يمثل سوى ٦ في المائة من التبادل التجاري العالمي. وفضلا عن الحواجز الأخرى، فإن الحواجز الجمركية التي تؤثر على التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب ما زالت أعلى من تلك التي تؤثر على أشكال التبادل التجاري الأخرى، حيث بلغت نسبة متوسطها ١١,١ في المائة، مقارنة بـ ٤,٣ في المائة للتبادل التجاري فيما بين بلدان الشمال. كما أن تجارة السلع فيما بين بلدان الجنوب تشهد حاليا تركزا جغرافيا شديدا في البلدان الآسيوية. كذلك، فإن تجارة الخدمات فيما بين البلدان النامية تتركز بشدة في آسيا، تليها أمريكا اللاتينية. ومع أن معظم المكاسب المتأتية من التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعزى إلى التبادل التجاري مع البلدان النامية في آسيا، فإن المكاسب واحتمالات الربح والرغبة في انتشار وتزايد المكاسب المتأتية من هذا التبادل التجاري، إنما تشير إلى أهمية المفاوضات المتعددة الأطراف باعتبارها وسيلة لتحقيق مكاسب من التبادل التجاري فيما بين بلدان الجنوب.

دال - اللجان الإقليمية: إقامة الشراكات دعما للأهداف الإنمائية للألفية

٢٧ - لا تزال اللجان الإقليمية تسخر قدرتها على تنظيم اللقاءات وخبرتها التحليلية والفنية من أجل دعم بلدان مناطقها فيما تبذله من جهود للقضاء على الفقر والجوع وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي معرض ذلك، لا تزال اللجان الإقليمية تقيم شراكات مع

المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الإقليمية، كل في منطقتها، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ومن خلال تحليلاتها وتنسيق التقييمات الإقليمية للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، أمكن لها تحديد ثغرات التنفيذ وتهيئة الأساس التوافقي للعمل فيما بين شتى الشركاء على سد تلك الثغرات واستهداف أشد الناس عوزاً. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بإنشاء قاعدة بيانات عن الأهداف الإنمائية للألفية ينتظر أن تستخدم لرصد مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٨ - وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جانبها بدور حاسم الأهمية في المبادرة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي واللجنة ومصرف التنمية الأفريقي بشأن سياسة استغلال الأراضي، وتسعى هذه المبادرة إلى تكوين وبناء توافق في الآراء بشأن إطار عمل قاري ومبادئ توجيهية لسياسة استغلال الأراضي في أفريقيا. كما أنها قدمت دعماً فنياً ضخماً في التحضير وتوفير الخدمات لمؤتمرات القمة التي يعقدها الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بشأن الأسمدة والأمن الغذائي في أفريقيا. وبالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خطة مالية تمهيدية مدتها ثلاث سنوات، للفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ تشتمل على برنامج عمل يسعى لدعم الأولويات الإنمائية للاتحاد الأفريقي وبرنامجها الخاص بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتكثيف الجهود اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أقيم "اجتماع المائدة الكبيرة" لعام ٢٠٠٧ الذي اشترك في تنظيمه كل من اللجنة ومصرف التنمية الأفريقي، وضم لفيفا من الوزراء وكبار المسؤولين من أحد عشر بلداً أفريقياً، إلى جانب ممثلين رفيعي المستوى من الاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتطرق المشاركون للتحديات المتمثلة في فعالية تسخير موارد أفريقيا الطبيعية من أجل تحقيق النمو والقضاء على الفقر، واتفقوا على ضرورة تطبيق نهج منسق في هذا الصدد في إطار الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المنبثقة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٢٩ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار استجابتها للطلبات الواردة في إعلان جاكرتا لعام ٢٠٠٥ ووفقاً لقرارها ١/٦٢ بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تعزيز شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومصرف التنمية الآسيوي من أجل وضع خريطة طريق إقليمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والغاية الرئيسية من خريطة الطريق الإقليمية المقترحة لتحقيق الأهداف

الإثائية للألفية هو مساعدة البلدان "البعيدة عن المسار الصحيح" والبلدان التي لم تبلغ "المتوسط الآسيوي" على أن "تمضي على المسار الصحيح" وأن تحقق الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ أو قبل ذلك، إن أمكن، وذلك بإثراء الاستراتيجيات والعمليات القطرية. وفي إطار تحقيق ذلك الهدف، ينتظر من الشركاء الثلاثة ومنظمات ووكالات أخرى متعددة الأطراف أن تقدم طائفة من المنتجات والخدمات الإقليمية، من قبيل تنمية المعارف والقدرات، والخبرة، والموارد، واستقطاب الدعم للأهداف، والتعاون الإقليمي في توفير السلع العامة الإقليمية. كذلك، أقامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مجلسا استشاريا للأعمال التجارية ومنتدى للأعمال التجارية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك بهدف تعزيز الحوار بين الحكومات وقطاع الأعمال.

٣٠ - وأقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي شراكات هامة تتعلق بالأهداف الإثائية للألفية، حيث تقوم بدور حفاز للعمل التحليلي والمعياري دعما للأنشطة التنفيذية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. فبموجب اتفاق تم التوصل إليه في اجتماع التنسيق الإقليمي فيما بين الوكالات الذي دعت اللجنة إلى عقده يومي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ستواصل اللجنة تنسيق عملية إعداد التقارير الإقليمية السنوية المشتركة بين الوكالات بشأن الأهداف، مع دراسة أفضل الممارسات الإقليمية ودون الإقليمية (سينصب الاهتمام في تقرير عام ٢٠٠٧ على الأهداف المتصلة بالصحة). وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للتعاون مع اللجنة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة، أعلنت منظمة الدول الأمريكية أن الأهداف تشكل خطتها الإثائية.

٣١ - وعلاوة على مشاركة وكالات الأمم المتحدة في إعداد تقييمات إقليمية مشتركة للمنطقة العربية للأهداف الإثائية للألفية، يُنتظر أن تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بإضفاء الطابع الرسمي على شراكاتها الاستراتيجية مع جامعة الدول العربية، التي وافقت على الانضمام إلى عملية إعداد التقرير الإقليمي المتعلق بالأهداف اعتبارا من عام ٢٠٠٧. كما أقامت الإسكوا شراكات مع منظمات غير حكومية ومؤسسات من المجتمع المدني من أجل تخفيض مستويات الفقر. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مشروع الائتمانات الصغرى الدائر الذي يستهدف المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة، والذي تم الاتفاق عليه مؤخرا مع الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ومع منظمة غير حكومية بالمنطقة.

٣٢ - وختاما، فإن الشراكات القائمة فيما بين اللجان الإقليمية لا تزال تساهم في تعزيز وتحسين استغلال مواردها وخبرتها على النحو الأمثل دعما لتنفيذ الأهداف الإثائية للألفية.

ومن الأمثلة البارزة في هذا الصدد برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، التابع للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، شرعت الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إجراء اتصالات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن التعاون في مجال توفير الدعم والمساعدة للبلدان العربية في شمال أفريقيا، خاصة ما يتعلق بالسياسات الاجتماعية المتكاملة وبالهدف الثامن فيما يتعلق بمسائل الوصول إلى الأسواق والمسائل المتصلة بالتجارة. والمقصود من تلك الشراكات توضيح معالم عملية التعاون، وزيادة الكفاءة والفعالية، وكفالة التأزر في الأعمال المواضيعية والتنفيذية التي تتولاها اللجان الإقليمية.

ثانياً - التطورات المستجدة في مجالات مختارة ذات أهمية على صعيد السياسات

ألف - المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات

٣٣ - توجد في كل منطقة إقليمية وعبر المناطق الإقليمية كافة أوجه تشابه وتباين. ومن هذه الخاصية الفريدة، تتولد أيضاً فرص تعزيز التعاون داخل المنطقة الإقليمية الواحدة وفيما بين المناطق الإقليمية، وهو ما يمثل جوهر المهمات المنوطة باللجان الإقليمية. ومما ييسر مهام اللجان الإقليمية في هذا الصدد دورها المزدوج كجزء من منظومة الأمم المتحدة وكجزء من هيكل المؤسسات الإقليمية في مناطقها.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٤ - أفضى برنامج إصلاح اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي تم إقراره في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، إلى تحسين سبل الاستجابة للأولويات والاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا، فضلاً عن زيادة الشفافية وتدعيم الإدارة القائمة على النتائج من خلال إعادة صياغة شاملة لمحور اهتمام برنامج عملها، وتبسيط الهيكل التنظيمي للإدارة، وتدعيم نظام الرصد والتقييم. وقد جاء تقييم تنفيذ برنامج الإصلاح إيجابياً من قبل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. بمناسبة دورة الذكرى السنوية الستين لإنشائها، التي انعقدت في جنيف خلال الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكانت دورة اللجنة، التي أصبحت من الآن فصاعداً تعقد كل سنتين، بمثابة أول فرصة لتنفيذ المهام المسندة إليها في إطار برنامج الإصلاح، باعتبارها الهيئة العليا لصنع القرار في المنظمة، والمتمثلة في أن تكون منتدى للحوار بشأن السياسات على مستوى رفيع يعنى بموضوع التنمية الاقتصادية في المنطقة، وفي أن تتخذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بأعمال اللجنة.

٣٥ - وبناء عليه، ولكي تسهم اللجنة في الحوار السياسي وفي تعزيز العلاقة الهامة بين الأمن والتكامل الاقتصادي والرخاء، ضمت الدورة عددا من وزراء الخارجية والاقتصاد لبحث التحديات التي تواجه التكامل والاستقرار في عموم أوروبا. وقد جاء هذا في إطار سلسلة من حلقات النقاش الرفيعة المستوى، كان من بينها حلقة نقاش حول البعد الإقليمي للأعمال الإنمائية للأمم المتحدة، اشترك فيها الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية، وخمس حلقات نقاش وزارية تحاورية. وتطرقت اثنتان من هذه الحلقات للقضايا الاستراتيجية المتصلة بالتكامل الإقليمي، حيث تناولت واحدة منهما الصلة بين الرخاء والاستقرار من خلال التعاون عبر الأطلسي وفي عموم أوروبا، بينما تناولت الأخرى التحديات الاقتصادية التي تواجه المنطقة من حيث تعزيز التكامل في عموم أوروبا وتحسين القدرة التنافسية على الصعيد العالمي. وإضافة إلى ذلك، انصب اهتمام ثلاث حلقات نقاش رفيعة مستوى، على التوالي، على الطاقة المستدامة، وتطوير وسائل النقل في عموم أوروبا، والاقتصاد من منظور المساواة بين الجنسين.

٣٦ - ومن ضمن التحديات الكبرى التي تواجه المنطقة تسوية العديد من الصراعات التي تمر بمرحلة جمود في شبه جزيرة البلقان ومنطقة القوقاز، وبدرجة أقل في آسيا الوسطى، وهي صراعات حالت دون تمكن بلدان هاتين المنطقتين دون الإقليميتين من تطوير مؤسساتهما وتسخير كامل قدراتهما لأغراض الاستثمار وتشديد البنى التحتية المادية، ومن حل مشكلة ارتفاع نسبة البطالة، خاصة بين الشباب.

٣٧ - ومن بين مجالات السياسات الأخرى للتعاون الإقليمي تقوية التكامل التجاري والمالي في جنوب شرق أوروبا وفي مناطق أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى دون الإقليمية. ولهذا الغرض، تتعاون اللجنة مع مجموعات اقتصادية دون إقليمية شتى، منها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، واتفاق التجارة الحرة لوسط أوروبا، وذلك لمساعدتها جميعا على وضع برامج اقتصادية إقليمية. ولتعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وضعت اللجنة برنامجا فرعيا جديدا يُعنى بزيادة القدرة التنافسية والإبداعية للمنطقة. ويُعنى عنصر هام من هذا البرنامج بالأنشطة المصممة لتهيئة بيئة مؤاتية للقيام بوساطة مالية فعالة دعما للتنمية المبتكرة.

٣٨ - وتعتبر الدول الأعضاء في اللجنة ومؤسسات القطاع الخاص والمنظمات الدولية وكذلك الجمهور مسألة أمن الطاقة قضية ملحة. فالتحديات الكبرى المطروحة في هذا المجال تدفع بالبلدان المنتجة والبلدان المستهلكة إلى تكثيف الحوار بشأن أمن الطاقة، وإيجاد مصادر

بديلة، وزيادة كفاءة استخدام الطاقة، وتوفير الدعم للتكنولوجيات الجديدة في مجال الإمداد بالطاقة والتخفيف من حدة تغير المناخ. وتعطي الدول الأعضاء أولوية لمسألة إقامة شبكات نقل فعالة ومأمونة وسليمة بيئيا في أوروبا. ويقتضي مشروع كهذا توافر التزام سياسي ومالي قوي، مع تنسيق البرامج القطرية في شكل شبكات وخطط إقليمية.

٣٩ - ومن جهة أخرى، فإن تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين في السياسات الاقتصادية أمر لا غنى عنه سواء لتحقيق نمو مطرد أو لإقامة مجتمع متماسك. وتعد اللجنة منبرا إقليميا لتبادل الممارسات السديدة في مجالات من قبيل إمكانية توظيف المرأة، ومباشرة المرأة للأعمال الحرة، والميزانيات المراعية لمبدأ المساواة بين الجنسين، والحماية الاجتماعية، والمعاشات التقاعدية، وكفالة تكافؤ الفرص الاقتصادية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أنشأت اللجنة موقعا يعنى بالشؤون الجنسانية على الإنترنت يُعنى بإنتاج ونشر واستخدام البيانات المتصلة بالقضايا الجنسانية.

٤٠ - ويُشكل الترويج لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة مسألة ذات أولوية عليا بالنسبة للدول الأعضاء في اللجنة، وهو ما يُجسده المؤتمر الوزاري المتكرر المعني بعملية البيئة من أجل أوروبا. وسوف يُعقد المؤتمر السادس في بلغراد خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وعملية البيئة من أجل أوروبا شراكة فريدة تضم الدول الأعضاء في اللجنة، وكيانات منظومة الأمم المتحدة الممثلة في منطقة اللجنة، ومنظمات حكومية دولية أخرى، ومراكز بيئية إقليمية، ومنظمات غير حكومية، ومجموعات رئيسية أخرى. وتقوم اللجنة، التي لا تزال مرتبطة ارتباطا وثيقا منذ البداية بعملية البيئة من أجل أوروبا، بدور أمانة هذه العملية.

٤١ - غير أن التحديات المذكورة آنفا لا يمكن مجاهاتها بصورة فردية. فبرنامج إصلاح اللجنة يحض على تعزيز الشراكات مع المنظمات الأخرى. ومن هذا المنطلق، تسعى اللجنة إلى زيادة تعاونها مع الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبرنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، والمجلس الأوروبي، والمؤسسات المالية الدولية. ومن نفس المنطلق، فإن الإعلان الصادر مؤخرا بمناسبة الذكرى السنوية الستين لإنشاء اللجنة يساند مساهمة اللجنة بخبراتها وتسهيلاتها في الأنشطة ذات الصلة المنجزة في إطار الجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وسياسة الحوار التي وضعها الاتحاد الأوروبي. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا شريك رئيسي آخر. وتقوم اللجنة، بصورة

دورية، باستعراض ما تُفُذ من الالتزامات البيئية والاقتصادية التي تعهدت بها الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتضع التوصيات اللازمة لإجراءات المتابعة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤٢ - إن تزايد عولمة اقتصادات منطقة اللجنة يعمل على منحها مزايا عديدة، ولكنه يعرضها أيضا لمخاطر قاسية مفاجئة نتيجة للأوضاع الدولية الدائمة التحول. وقد حذرت اللجنة الدول الأعضاء فيها مؤخرا من الانسياق وراء أي شعور زائف بالأمان بفعل الازدهار الاقتصادي الراهن، لأن بعض عوامل الخطر التي سبقت الأزمة المالية لـ ١٠ سنوات مضت قد عاودت الظهور.

٤٣ - كما أن دور المنطقة كمركز إنتاج عالمي يفرز ضغوطا بيئية هائلة. فعلى الرغم من ارتفاع مستوى الفقر في المنطقة، فإن ضغوط الاستهلاك الراهنة، مقيسة بما تتركه من آثار في البيئة، تتجاوز الموارد الطبيعية الإنتاجية التي حبت بها الطبيعة ما يقرب من ١٨ بلدا. وكمتابعة لاعتماد استراتيجية النمو المراعي للبيئة من أجل التنمية المستدامة في المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والتنمية في آسيا والمحيط الهادئ، الذي انعقد في سيول في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، وإعادة التأكيد على أهمية تحسين الكفاءة البيئية في النمو الاقتصادي من جانب اللجنة في دورتها الثانية والستين، المعقودة في جاكارتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، دأبت اللجنة على تيسير الحوار السياسي الإقليمي بشأن مجالات رئيسية خمسة، هي الضريبة البيئية والإصلاح الضريبي؛ وإقامة بنية تحتية مستدامة؛ وتعزيز الاستهلاك المستدام من خلال إدارة جانب الطلب؛ وإضفاء سمة مراعاة البيئة على الأعمال التجارية والأسواق؛ ووضع مؤشرات للكفاءة البيئية. وقد أسفر الحوار السياسي عن تبادل قدر كبير من الخبرات وورود عدد هائل من طلبات المساعدة التقنية من حكومات عديدة، تلمس فيها تطبيق تدابير توجيهية ناجحة لإدارة البيئة الحضرية، وتحقيق الكفاءة في استخدام المياه، وقياس معدلات استهلاك الطاقة، والبيان العملي للكفاءة في استخدام الطاقة. وتتطرق دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٧ إلى تحديات النمو "المراعي للبيئة" في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، التي تكافح فيها بلدان كثيرة من أجل تحقيق توازن بين سرعة النمو والتوسع الحضري وبين حماية البيئة واستخدام تكنولوجيات الطاقة النظيفة. وهناك أدلة على أن المنطقة تواجه تدهورا بيئيا حادا في بعض الأنحاء منها، وأنها ستصبح مصدرا رئيسيا لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتوصي تلك الدراسة باتباع نهج متعدد المسارات لكفالة تحقيق نمو "أكثر مراعاة للبيئة" وفرض "ضريبة بيئية" أو ضرائب أعلى على استخدام الوقود الأحفوري؛ وإقامة بنية تحتية أكثر استدامة؛ والترويج لاتباع أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة

ومراعية للمناخ؛ وتوفير حوافز للممارسات التجارية "المراعية للبيئة"؛ وزيادة رصد خطط ومبادرات حماية البيئة.

٤٤ - ويُسلم بصورة متزايدة بالجهود المبذولة لتقوية البنى التحتية نظرا لما لها من أهمية حاسمة بالنسبة لاستدامة التنمية في المنطقة. ففي دراسة أجرتها اللجنة مؤخرا، تشير التقديرات إلى أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستحتاج إلى مبلغ مذهل قدره ٦٠٨ بلايين دولار سنويا لتحديث البنى التحتية. وقد مضت اللجنة خطوة إضافية في مبادراتها هذه بالحض على التوصل إلى استحداث أدوات وأساليب لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال تطوير البنى التحتية. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة بعقد جولة حوار سياسي إقليمي رفيع المستوى في نيودلهي يومي ٢١ و ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧، بالتعاون مع شبكة البحوث والمعلومات المسخرة للبلدان النامية، وهي مركز أبحاث وتحليلات مقره الهند. وكان الهدف الرئيسي من هذا الحوار السياسي هو تبادل الرأي بشأن شتى جوانب تطوير البنى التحتية (في قطاعات النقل والطاقة والمياه وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والتمويل، والتوصل إلى وضع آلية إقليمية لسد فجوة تمويل البنى التحتية. ومن الأهداف الرئيسية لآلية كهذه اجتذاب استثمارات القطاع الخاص إلى مشاريع البنى التحتية. وسوف تُبحث توصيات الحوار السياسي خلال الدورة الثالثة والستين للجنة، المقرر عقدها في آلمانيا بكاراخستان خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٧.

٤٥ - وبالنظر إلى الشكوك التي اكتنفت مفاوضات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف، التي عقدت في منتصف عام ٢٠٠٦، تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيلا مطردا من الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية. وهذا اتجاه مثير للقلق، لأنه قد يسفر عن تهميش أقل البلدان نموا وكذا البلدان غير الساحلية. ومن ثم، فالحاجة ماسة لكفالة فعالية دمج هذه البلدان في شبكات التبادل التجاري الإقليمية والمتعددة الأطراف. ولهذا الغرض، تضطلع اللجنة بأنشطة تستهدف الترويج لانضمام الدول الأعضاء في اللجنة إلى منظمة التجارة العالمية، مع مواصلة مساعدة كافة أعضائها على المشاركة الفعالة في مفاوضات الدوحة. وفي الوقت نفسه، ما فتئت الجهود تُبذل لدراسة وتحليل الاتفاقات التجارية الإقليمية والثنائية بهدف توحيدها وجعلها تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية. وفي إطار التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب، يجري بذل جهود لتوسيع وتعزيز الاتفاق التجاري لآسيا والمحيط الهادئ، الذي تقوم اللجنة بدور أمانته، ليضم البلدان التي لم تُدمج بالفعل في الاقتصاد الإقليمي.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٦ - شهدت منطقة اللجنة أفضل أداء اقتصادي واجتماعي لها على مدى السنوات الأربع الماضية. ونتيجة لذلك، عرف العديد من بلدان المنطقة انخفاضاً في مستويات الفقر والبطالة وتحسناً في توزيع الدخل. ورغم طفرات النمو هذه، كان النمو المطرد في المنطقة صعب المنال طوال معظم ربع القرن الماضي. ففي منطقة تشوبها أوجه تفاوت اجتماعية واقتصادية، وأصبحت الأكثر تفاوتاً من حيث توزيع الدخل، هناك تحديات كثيرة تجعل من الصعب سد الفجوة الإنمائية. وبالتالي، تم توجيه جانب كبير مما تقوم به اللجنة من أعمال وأنشطة تحليلية نحو وضع سياسات لدعم النمو المستدام والتكافؤ والتماسك الاجتماعي.

٤٧ - وأظهرت أوجه التباين في مستوى أداء اقتصادات اللجنة ما لارتفاع واستقرار معدلات النمو الاقتصادي من أهمية بالنسبة لتوليد العمالة المنتجة. وتساند اللجنة حكومات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تفضي إلى تحقيق مثل هذا النمو. وفي هذا الصدد، يُحتمل أن يكون للسياسات المالية والنقدية المعاكسة للدورات الاقتصادية دور رئيسي. ومن الممكن أن يساعد تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين بلدان المنطقة بدرجة كبيرة في الحد من عدم الاستقرار. ولذلك، تساند اللجنة الجهود المبذولة في هذا الصدد على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي من خلال مشروع يُعرف بشبكة حوار الاقتصاد الكلي يجري تنفيذه بمساعدة المفوضية الأوروبية. ولزيادة قدرة المنطقة على الاستفادة من الأسواق المفتوحة والواسعة، دأبت اللجنة على مساعدة البلدان في زيادة قدرتها التنافسية، مع مراعاة التباين الشديد في الهيكل الإنتاجي للمنطقة.

٤٨ - وكان الموضوع الرئيسي للدورة الحادية والثلاثين للجنة، التي انعقدت في مونتيفيديو خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦، هو "مستقبل الحماية الاجتماعية" الذي أعدت له اللجنة تقريراً شاملاً بعنوان "تشكيل مستقبل الحماية الاجتماعية: الاستفادة والتمويل والتضامن". ويسعى هذا التقرير إلى الجمع بين الحقوق الثقافية ومعايير السياسات العامة الموضوعية لكفالة إعمالها من حيث تعزيز فرص الاستفادة ورفع مستوى التمويل وزيادة التضامن. كما يقترح وضع ميثاق اجتماعي جديد يستهدف إقامة روابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإيجاد تآزر بين العدالة الاجتماعية والديمقراطية القائمة على المشاركة والنمو الاقتصادي. وفي هذا الصدد، دأبت اللجنة على الترويج بقوة لمفهوم التماسك الاجتماعي كمبدأ لتوجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية بأسلوب متكامل. وقد برز هذا المفهوم نتيجة لبحوث أجريت ونوقش في حلقة دراسية تخصصية رفيعة المستوى انعقدت في بنما تحت عنوان "التماسك الاجتماعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي: لمحّة عن جوانب مختارة“. كما أصدرت اللجنة نشرة عنوانها ”التماسك الاجتماعي: الاندماج والشعور بالانتماء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“.

٤٩ - والمعروف أن أمريكا اللاتينية منطقة تتسم بتنوع عرقي وثقافي كبير. فبلداتها تعترف حالياً بـ ٦٧١ مجموعة من مجموعات الشعوب الأصلية، لكل منها خصائصه الديمغرافية والإقليمية. وأقر منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في دورته الخامسة بأن اللجنة جهة مرجعية هامة في المنطقة بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية والديمقراطية المتعلقة بالشعوب الأصلية. وهذه المؤشرات تعطي صورة جديدة عما تواجه الشعوب الأصلية من أوجه تفاوت وما تتعرض له حقوق الإنسان الفردية والجماعية الخاصة بهم من انتهاكات.

٥٠ - وكان موضوع تأثير الهجرة الدولية على التنمية موضوعاً آخر من مواضيع اهتمام اللجنة في عام ٢٠٠٦. فاستناداً إلى وثيقة تتعلق بحالة الهجرة الدولية وحقوق الإنسان والتنمية، عُرضت على دورة اللجنة، اعتمدت الحكومات قراراً يؤكد من جديد ضرورة اتخاذ تدابير لحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وتيسير الأثر الإيجابي للتحويلات المالية على اقتصادات الدول الصغيرة، وتدعيم الصلات فيما بين مهاجري الشتات، بما يشمل الشبكات العلمية والمهنية. وقدمت اللجنة أيضاً إسهامات ضخمة في المناقشات التي دارت بشأن هذا الموضوع في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي، والتي تُوجت باعتماد التزام مونتيفيديو بشأن الهجرة والتنمية من جانب رؤساء دول وحكومات الجماعة الأيبيرية - الأمريكية. وشاركت اللجنة مع لجان إقليمية أخرى مشاركة إيجابية في العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي عقدته الجمعية العامة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٥١ - وبغية بحث الأبعاد المتعددة لتغير المناخ وعواقبه المستقبلية بالنسب لتخطيط الطاقة والزراعة والكوارث الطبيعية في بلدان المنطقة، اشتركت اللجنة مع المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية، ومقره النمسا، في تنظيم حلقة دراسية في نهاية عام ٢٠٠٦. واختتمت الحلقة الدراسية بإبرام اتفاقات تحدد مجالات التعاون بين المعهد واللجنة.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٥٢ - شهدت الفترة المنقضية منذ دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٦ نجاح عملية تنفيذ التدابير المتخذة لإعادة تحديد توجه اللجنة لجعلها أكثر أهمية وفعالية في مجابهة التحديات الراهنة والمستجدة التي تواجه الدول الأعضاء فيها، لا سيما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد اتخذت هذه التدابير ضمن الإطار الأعم للإصلاحات الجارية داخل الأمم المتحدة، واستجابة للبيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥. أما تدابير الإصلاح فتشمل ثلاثة أبعاد واسعة، هي:

(أ) وضع البرامج وتحديد الأولويات استرشادا بموضوعين رئيسيين، هما تعزيز التكامل الإقليمي دعما لرؤية وأولويات الاتحاد الأفريقي، وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ومواجهة التحديات العالمية المستجدة التي تواجهها. وقد أُعدت الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بحيث تجسد هذا التوجه الجديد للبرامج؛

(ب) إعادة تشكيل الهيكل المؤسسي والتنظيمي لمواءمة هيكل أمانة اللجنة مع الأولويات الجديدة للبرامج، مما يشمل تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة من خلال نقل الموارد البشرية والمالية الإضافية إلى مكاتب اللجنة دون الإقليمية الخمسة؛

(ج) اتخاذ تدابير لتحسين إدارة الموارد البشرية وتدعيم عمليات الإدارة القائمة على النتائج من أجل تحسين الأداء والمساءلة بشكل عام في المنظمة. ومن بين التحديات ذات الصلة بذلك ضرورة كفالة جودة نواتج اللجنة بجعل عمليات ضمان الجودة جزءا من عملية إنجاز النواتج.

٥٣ - وقد مكنت عملية إعادة تحديد التوجه هذه اللجنة أيضا من تدعيم شراكتها مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات بريتون وودز، من أجل تعزيز النتائج والآثار الإنمائية. وقد اتخذ التعاون مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي الطابع المؤسسي عام ٢٠٠٦ بتنشيط الأمانة المشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة ومصرف التنمية الأفريقي، وتوقيع مجموعة من مذكرات التفاهم لتكون أساسا للتعاون في طائفة واسعة من القضايا الإنمائية. ومما له نفس القدر من الأهمية ما اتخذته أمانة اللجنة من إجراءات لتوطيد علاقتها مع مجموعتها الأساسية من الشركاء الثنائيين، وإقامة علاقات جديدة مع جهات مانحة محتملة أخرى لضمان الدعم لأنشطة اللجنة وبرامجها في المستقبل.

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٦، نشرت اللجنة تقرير الحوكمة في أفريقيا. وفي إطار ذلك، عززت اللجنة خبرتها في مجال بناء المؤسسات من أجل الحكم الرشيد، مما أدى إلى ورود عدد متزايد من الطلبات من الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني التماسا للخدمات الاستشارية التي يتصل معظمها بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وحده، استجابت اللجنة لأربعة من هذه الطلبات. وكناتج فرعي لدراسات اللجنة عن شؤون الحكم ودعمها للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أقامت اللجنة حلقات عمل دون إقليمية للبرلمانيين وصانعي السياسات ومؤسسات المجتمع المدني بشأن دور البرلمانات في عملية إطار الإنفاق المتوسط الأجل. وفي مطلع عام ٢٠٠٧ قامت اللجنة، بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، بإصدار التقرير الاقتصادي عن أفريقيا المعنون "التعجيل بتنمية أفريقيا من

خلال التنوع“. ويدعو هذا التقرير إلى اتباع سياسات جديدة للنمو تتجاوز دائرة التركيز التقليدي على الجيل الثاني من سياسات الإصلاح المفروضة على أفريقيا من قبل المؤسسات المالية الدولية. ويؤكد التقرير أنه بالرغم من التقدم المحرز في العمليات السابقة من الإصلاحات، فإن على أفريقيا أن تبذل جهوداً أكثر تنظيماً لتنويع اقتصاداتها وأن تعتنق التنويع كدعم رئيسية لإدامة وزيادة جهودها الإنمائية.

٥٥ - وخلال العام الماضي، تجلّى تحدد التعاون في ما بين الاتحاد الأفريقي واللجنة ومصرف التنمية الأفريقي في عدد من المناسبات، من قبيل المنتدى الإنمائي الأفريقي الخامس، الذي انعقد في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وتمخض المنتدى، الذي كان موضوعه ”الشباب في القرن الحادي والعشرين“، عن إصدار ميثاق شباب الاتحاد الأفريقي، وتعهّد المشاركين بدعم تطبيقه وتنفيذه على الصعيدين القطري والإقليمي. أما بيان توافق الآراء الذي اعتمده المنتدى، فأكد من جديد التعهدات الصادرة عن قادة الاتحاد الأفريقي في بانجول في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بوضع وتنفيذ سياسات وطنية تعني بقضايا الشباب. وحتى يومنا هذا، قدم سبعة شركاء متعاونين إسهاماتهم في خطة العمل المشتركة الخاصة بالشباب والتنمية في أفريقيا.

٥٦ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عقدت اللجنة دورتها الأربعين لدراسة التحديات التي يطرحها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا، واقتراح تدابير سياسية للتعجيل بالتقدم صوب تحقيق الأهداف. وأكدت الدورة من جديد أهمية الأهداف كإطار لتخفيض مستويات الفقر والنهوض بالتنمية في أفريقيا، وخلصت إلى أن التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف في أفريقيا لن يستعصي قهره إذا عززت التدابير المتخذة في مجال السياسات العامة على الصعيدين القطري والدولي في عدد من المجالات الحساسة، خاصة بالنسبة لحشد تمويل كاف للتنمية. وأبرزت الدورة ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات إنمائية قطرية لتحقيق نمو واسع القاعدة ومنصف بالنسبة لتحقيق الأهداف. كما ينبغي أن تستند خطة الاهتمامات الخاصة بالتجارة والمعونة والديون إلى الاستراتيجيات الإنمائية القطرية القائمة على مبادئ الملكية والثقة بالذات. كما أكدت الدورة على الحاجة إلى تعزيز الإحصاءات والقدرات الإحصائية في المنطقة من أجل وضع الخطط واتخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة، ومن أجل تتبع التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف. وفي هذا الصدد، دعت الدورة إلى إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الخارجة من الصراع والدول الضعيفة الأخرى.

٥٧ - وفي خضم مجمل تحديات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بحثت اللجنة قضايا مستجدة أخرى مثل مبادرة المعونة من أجل التجارة وقضية تغير المناخ الحساسة. وبإدارة

الفريق الرفيع المستوى، الذي تم تشكيله في إطار الدورة، إلى توجيه الانتباه إلى ما يمكن أن تقدمه مبادرة المعونة من أجل التجارة من إسهام كبير في تنمية أفريقيا. وفي شأن تغير المناخ، دعا الفريق إلى اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة المشكلة نظرا لما قد يكون لها من آثار بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد تميزت دورة هذا العام بتجمع ملحوظ لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الإقليمي. فقد جمعت بين عدد كبير من وكالات الأمم المتحدة للإسهام بصفة إيجابية في الحوار بشأن السياسات العامة وتعزيز التماسك دعما للاستراتيجيات الإقليمية والقطرية المتعلقة بتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. هذا وقد أسهمت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضا في تنظيم هذه الدورة وتقديم الخدمات لها.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)

٥٨ - لمجابهة التحديات المستجدة في المنطقة، وانسجاما مع مبادرات إصلاح الأمم المتحدة في أعقاب القمة العالمية لعام ٢٠٠٥، تتهيا الإسكوا لتنفيذ أربع أولويات استراتيجية هي: (أ) تنشيط التنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي؛ (ب) تعزيز السياسات الاجتماعية المتكاملة؛ (ج) إدارة موارد المياه والطاقة؛ (د) تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وإضافة إلى ذلك، تم تحديد ثلاثة مواضيع شاملة ذات أولوية، هي: (أ) تنمية القدرات الإحصائية؛ (ب) مشاركة المرأة وإشراكها بفعالية؛ (ج) مساعدة البلدان المنكوبة بالصراعات. وفي تنفيذ هذه الأولويات، تسعى الإسكوا إلى إقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص لتحسين أثر وأعمال اللجنة وفعاليتها.

٥٩ - ومنذ فترة والإسكوا تقود جهود إقامة شبكة متكاملة للنقل في المشرق العربي، شملت إبرام اتفاقات في مجال النقل البري والبحري وبالسكك الحديدية. وتهدف هذه الاتفاقات، التي أبرمت في عام ٢٠٠٦، إلى تحسين وربط الطرق البرية والبحرية والحديدية تيسيرا لحركة الركاب والبضائع والاستثمارات عبر المنطقة. وتضم هذه الشبكة نظاما إقليميا لمعلومات النقل، وإطارا منهجيا لتحليل وصوغ السياسات، وإطارا لإقامة لجان قطرية لتيسير النقل والتجارة في الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، تعمل الإسكوا على تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي بتيسير تطبيق اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإزالة الحواجز التجارية، وتهيئة البلدان للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية من خلال صياغة موقف عربي موحد.

٦٠ - ومن أولويات منطقة الإسكوا كفالة إضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الاجتماعية ضمن أطر التنمية الوطنية. فمشروع الإسكوا للسياسات الاجتماعية المتكاملة قائم على القناعة بأن السياسات الاجتماعية تتجاوز توفير الخدمات التقليدية، وأن الشواغل المتصلة بالمساواة والعدل وحقوق الإنسان يجب أن تراعى في كل سياسة وطنية عامة وإنمائية. وقد عقدت الإسكوا مؤتمرات وطنية في البحرين ومصر ضمت مسؤولين حكوميين وخبراء من القطاعين العام والخاص وعددا من أصحاب المصلحة الرئيسيين من أجل التوصل إلى توافق وطني في الآراء حول السياسات الاجتماعية. وكان الهدف هو تحديد الآليات الخاصة بكل قطر اللازمة لدفع عملية إعداد مبادرة مجدية محليا في مجال السياسات الاجتماعية. وقد أدى نجاح هذه المؤتمرات إلى ورود طلبات لتنظيم مؤتمرات مماثلة في الأردن وعمان وفلسطين والمملكة العربية السعودية، كما تم توفير خدمات استشارية لعمان والكويت دعما لصياغة السياسة الاجتماعية العامة.

٦١ - وشهدت منطقة الإسكوا عاما آخر من التوسع الاقتصادي القوي نتيجة لتزايد الطلب على النفط والارتفاع العالمي في أسعاره. غير أن النمو الاقتصادي القوي في المنطقة لم يسفر عن زيادات كبيرة في فرص العمل، وذلك بالنظر إلى طبيعة إنتاج وتصدير النفط المعتمدين على كثافة رأس المال. وبسبب الخصائص الديموغرافية للمنطقة، لم يتمكن نمو العمالة من مواكبة نمو القوى العاملة، مما أسفر عن ارتفاع مستويات البطالة، خاصة بين الشباب. فنسبة البطالة في المنطقة العربية هي أعلى نسبة بطالة في العالم، إذ تقدر بـ ١٢,٥ في المائة بالنسبة لعام ٢٠٠٦، أي حوالي ضعف المتوسط العالمي. ولا تزال بطالة الشباب تمثل تحديا رئيسيا هاما أمام صانعي السياسات في المنطقة، شأنها شأن الصعوبات المزمنة التي تواجه المستجدين من الوافدين والوافدات إلى سوق العمل. ونسبة البطالة بين الإناث أعلى بكثير منها بين أمثالهن من الذكور: فمثلا بلغت نسب بطالة الشابات في البلدان العربية ٣٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وفي تقرير عام ٢٠٠٧ عن الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، الذي تتولى إعداده حاليا الإسكوا بالاشتراك مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة ذات تمثيل على المستوى الإقليمي، ومع جامعة الدول العربية، يرد تحليل شامل للصلة بين التعليم وعماله الشباب في المنطقة العربية يستهدف اقتراح مجموعة من التوصيات في مجال السياسة العامة لتحسين حالة عمالة الشباب.

٦٢ - ولتعزيز استدامة تنمية وإدارة الموارد الطبيعية، مع مراعاة الدور الهام للنفط في الاقتصاد، ومحدودية الموارد المائية في المنطقة، تساند الإسكوا التكامل والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان الأعضاء عن طريق اتباع نهج مكثف للإدارة المستدامة المتكاملة للمياه والطاقة وقطاعات الإنتاج. أما عملية بناء القدرات من أجل تحسين الإدارة المتكاملة للموارد

المائية، وهي عملية تستهدف زيادة تنسيق تنمية وإدارة المياه والأراضي والموارد ذات الصلة، دون الإخلال باستدامة النظم الإيكولوجية الحيوية، فيجري تنفيذها من خلال سلسلة من الدراسات التحليلية القطرية وبعثات تقديم المساعدة التقنية الاستشارية. وبناء على تكليف صادر عن الدورة الثالثة والعشرين للجنة، قامت الإسكوا بإعداد دراسة جدوى تمهيدية لإنشاء مركز للإدارة المتكاملة للموارد المائية. ومن المنتظر أن يزيد هذا المركز من قدرة الدول الأعضاء في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة وفي التفاوض على إبرام اتفاقات في مجال الموارد المائية المشتركة. وبسبب تزايد شح المياه في بلدان البحر الأبيض المتوسط، يحتمل أن يشتد التنافس على طبقات المياه الجوفية المشتركة دولياً. ورداً على هذا الاتجاه، تساعد الإسكوا على تطوير أدوات لرصد موارد المياه الجوفية المشتركة في بلدان الشراكة الأوروبية - المتوسطية وتقييمها وإدارتها.

٦٣ - ومنذ حرب تموز/يوليه ٢٠٠٦ في لبنان، تعمل وحدة القضايا المتعلقة بالمنازعات، التابعة للإسكوا، كمرجعية عملية لأعمال الإصلاح والإعمار في ذلك البلد. وأسفرت سلسلة من اجتماعات تبادل الرأي والتشاور عن إصدار ورقة مفاهيمية حول زخم إعادة بناء لبنان عنوانها "إعادة بناء لبنان وإحيائه: ورقة في السياسة العامة تتضمن مبادرات". وبحث الورقة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للصراع وطرحت مجموعة من التوصيات في مجال السياسة العامة واقتراحات بمشاريع تم عرضها فيما بعد على الحكومة اللبنانية. كذلك، أصبحت الإسكوا بمثابة منبر إقليمي لمساندة الجهود الوطنية لإعادة البناء، وتبادل الخبرات وقصص النجاح في مجال إعادة البناء، ومواءمة الموارد الإقليمية مع الحاجات المحلية. ومن المبادرات المقترحة إقامة نظام للرصد لكفالة فعالية وكفاءة عملية الإعمار، وإقامة صندوق دائر للإقراض المحدود لصالح المؤسسات التجارية الزراعية في جنوب لبنان.

٦٤ - وسعياً من الإسكوا لترسيخ وزيادة المساعدات التي تقدمها للبلدان المنكوبة بالصراعات في المنطقة، أي العراق وفلسطين ولبنان، اقترحت برنامجاً فرعياً جديداً يتعلق بتخفيف حدة الصراعات والتنمية، أقرته الجمعية العامة كجزء من الإطار الاستراتيجي للجنة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويستهدف البرنامج الفرعي الحديد تجسيد الصلات المتبادلة بين السلام والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، وفقاً للبيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ وقرارات الإسكوا ذات الصلة. كما أنه سيزيد من فهم وإدراك أسباب الصراع وعدم الاستقرار بحيث تتمكن البلدان من اتخاذ التدابير اللازمة للتقليل من ضعفها، وتعزيز جهود الدعوة وبناء القدرات في مجال حُسن الإدارة، والترويج لتكرار أفضل الممارسات.

باء - الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦٥ - واصلت اللجان الإقليمية تزويد الدول الأعضاء فيها بخدمات المساعدة التقنية التي دافعها الطلب. وتتصل هذه الخدمات، أساساً، بما للجان من مجالات اختصاص تحليلية ومعيارية وعابرة للحدود، مما يكفل الصلة اللازمة بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية في هذه المجالات. كذلك، زادت اللجان من دعمها لأعمال الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري. بمواصلة إدراج المنظورات الإقليمية والقضايا العابرة للحدود في عمليات صنع القرار الوطنية، وتوفير الخدمات الاستشارية، وتنظيم خدمات بناء القدرات في مجالات خبرتها المشهود بها، مثل تطوير البنى التحتية، وربط شبكات الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الموارد الطبيعية، والنقل. واستناداً إلى العمل على الصعيد القطري، تقوم اللجان الإقليمية بنشر الممارسات السديدة وتبادل الدروس المستفادة في كل منطقة إقليمية. والفريق الدراسي الأفريقي المعني بورقات استراتيجية الحد من الفقر، المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، مثال على ذلك (E/2006/15، الفقرة ٣٠).

٦٦ - وعلى الصعيد العالمي، تشارك اللجان الإقليمية بقوة في أعمال الفريق العامل المعني بالوكالات غير المقيمة، المنبثق عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الذي قام، استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، بوضع خطة تنفيذية تكفل أن تتمكن وكالات الأمم المتحدة ذات الوجود القطري المعلوم أو المحدود من الإسهام بقدراتها وخبراتها التقنية في الأعمال الإنمائية القطرية. وفي عام ٢٠٠٧، بدأت مرحلة تجريبية للخطة، ركزت على المشاريع التجريبية للأمم المتحدة الواحدة وعلى عدد من البلدان التي بدأت فيها خلال العام عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استناداً إلى التقييم القطري المشترك. كذلك، قدمت اللجان الإقليمية إسهامات جوهرية ضخمة في تحسين أدوات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لكفالة التجانس والفعالية في ضمان الجودة الإقليمية لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية استناداً إلى التقييم القطري المشترك، بطرق منها تعزيز استعراضات الأقران.

٦٧ - غير أن المجال ما زال مفتوحاً أمام زيادة التعاون فيما بين اللجان الإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها. والدليل العملي المقدم من اللجان عبر أعمالها التحليلية على نطاق المناطق الإقليمية يقدم مزيداً من الإسهام والتوجيه للأعمال التنفيذية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي هذا الصدد، اتفق الأمانة التنفيذيون، خلال اجتماعهم المعقود في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧ في نيويورك، على ضرورة تجديد وتنشيط الاتفاق الاستراتيجي المبرم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية في عام ٢٠٠٠ كوسيلة لتعزيز الشراكة بين

اللجان والبرنامج الإنمائي، وكفالة أن تتبع اللجان الإقليمية نهجا مشتركا في هذا الصدد. وعليه، تم الاتفاق في اجتماعهم مع مدير البرنامج الإنمائي، الذي حضره المديرون والمديرون المساعدون لجميع المكاتب الإقليمية التابعة للبرنامج الإنمائي، على وضع اتفاق جديد، على أن يؤخذ الاتفاق القائم في الحسبان. ومن المتوخى إبرام الاتفاق الاستراتيجي الجديد عام ٢٠٠٧، ليكون بمثابة اتفاق شامل بشأن التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الإقليمية الخمس.

٦٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج العادي للتعاون التقني، اتفقت اللجان الإقليمية على ضرورة تحسين الإدارة والمساءلة والرصد والإبلاغ عن أداء البرنامج، مع الاسترشاد بتقرير الأمين العام في هذا الشأن (A/59/397). وأُطلعت على هذا الاتفاق، فيما بعد، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وسائر كيانات الأمم المتحدة المشاركة في البرنامج. ولهذا الغرض، اتفقت اللجان على ضرورة وضع مبادئ توجيهية عامة لكفالة التجانس في التخطيط والإبلاغ عن الأداء واستخدام أموال البرنامج. واللجان عاكفة على بذل هذا المسعى بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٦٩ - وتسعى اللجان الإقليمية إلى التعاون وتبادل خبراتها في مجال التعاون التقني من خلال مشاريع حساب التنمية. ولتحسين إدارة حساب التنمية، طرحت اللجان الإقليمية على مدير برنامج حساب التنمية مقترحات تفصيلية لوضع مبادئ توجيهية بشأن استخدام التمويل والإبلاغ والتقييم. كما طلبت اللجان الإقليمية إلى مدير البرنامج أن يجري تقييما لتجربته حتى الآن مع مشاريع حساب التنمية بغرض استخلاص دروس مستفادة بالنسبة لشتى العناصر، بما فيها العناصر المتصلة بالمشاريع الإقليمية. وفي تلك الأثناء، وكوسيلة لتحسين التنسيق والتكامل فيما بين اللجان، تأكد وتعزز دور مكتب نيويورك للجان الإقليمية كمرکز لتبادل المعلومات فيما يتعلق بما طرحته اللجان من مقترحات تمهيدية لمشاريع حساب التنمية.

جيم - برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى

٧٠ - في عام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، انصب اهتمام اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على التنفيذ المشترك لإصلاح برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات آسيا الوسطى، في أعقاب المبادرة التي طرحها الأمين العام في عام ٢٠٠٤ بشأن تعزيز البرنامج، ثم موافقة المنسقين القطريين في شهر أيار/مايو ٢٠٠٥ على الإصلاح. وانعقد منتدى عام ٢٠٠٦ الاقتصادي للبرنامج والاجتماع الأول لمجلس إدارة البرنامج في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ في باكو، ثم اجتمعت اللجنة التنسيقية للبرنامج

في شهر كانون الأول/ديسمبر من ذلك العام في دوشانبي. أما الاجتماع الأول لمنتدى عام ٢٠٠٧ الاقتصادي للبرنامج فانعقد كجزء من منتدى الأعمال لآسيا والمحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال دورتها السنوية المنعقدة في أيار/مايو ٢٠٠٧ في آلما آتا. وخلال تلك الدورة، شارك الأمينان التنفيذيان للجنة في اجتماع غير رسمي لممثلي الدول الأعضاء في البرنامج. وكان نجاح هذه الاجتماعات برهانا ساطعا على وثاقة وفعالية التعاون بين اللجنتين الإقليميتين في المهام العريضة الخاصة بإقامة ومساندة هيكل الإدارة الجديد للبرنامج. كذلك، تواصل اللجنتان دعمهما المشترك لأفرقة مشاريع البرنامج العاملة الستة (المختصة بموارد المياه والطاقة؛ والنقل وعبور الحدود؛ والتجارة؛ والإحصاءات؛ وتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛ والقضايا الجنسانية والاقتصاد).

ثالثا - تقرير الأمناء التنفيذيين

٧١ - في اجتماعات الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية التي انعقدت منذ الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٦، انصب الاهتمام بصورة رئيسية على ما يلي: (أ) تركيز أعمال اللجان الإقليمية على متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والأهداف الإنمائية للألفية، عملا بالبيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥؛ (ب) تحسين التنسيق والتجانس على الصعيد الإقليمي، وزيادة أهمية أعمال اللجان بالنسبة لدعم التنمية القطرية؛ (ج) متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ الخاص بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الصعيد الإقليمي؛ (د) تعزيز التعاون فيما بين اللجان الإقليمية؛ (هـ) البعد الإقليمي لقضايا الهجرة؛ (و) تنسيق الإسهامات الإقليمية المقدمة للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة؛ (ز) تنسيق الإسهامات الإقليمية المقدمة لاستعراض الجمعية العامة الرفيع المستوى لتنفيذ توافق آراء مونتيري؛ (ح) تنسيق المتابعة الإقليمية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

٧٢ - وتبادل الأمناء التنفيذيون المعلومات والآراء حول المبادرات المتخذة من قبل لجانهم الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بتحسين التعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المنظمات الإقليمية في مجال التحليل الإقليمي للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد أدى تبادل الخبرات والرؤى إلى تحسين عملية النشر المشترك للاستعراضات الإقليمية فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي عملية أصبحت حاليا ممارسة شائعة في كافة المناطق الإقليمية (انظر الفرع أولاً).

٧٣ - وأجرى الأمناء التنفيذيون استعراضات منتظمة وتبادلوا الآراء بشأن المبادرات التي يتخذونها وتتخذها لجانهم الإقليمية لتحسين التعاون والتجانس على الصعيد الإقليمي، مع تعزيز التعاون مع الكيانات العالمية ذات الصلة وزيادة أهمية أعمال اللجان الإقليمية. وفي هذا الصدد، وفضلاً عن التأكيد على سلطة اللجان في الدعوة إلى الانعقاد، ودورها كمنتديات إقليمية، اتفق الأمناء التنفيذيون على مواصلة وتعزيز المهام الأساسية التالية:

(أ) تحليل التحديات الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية، وطرح منظورات إقليمية للقضايا العالمية؛

(ب) رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، كل في منطقته الإقليمية؛

(ج) توفير منبر حكومي دولي لإقرار الاتفاقات والسياسات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالقضايا الرئيسية العابرة للحدود؛

(د) تنظيم استعراضات أقران وحوارات سياسية على الصعيد الإقليمي لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الوطنية فيما بين صانعي السياسات والخبراء بشأن القضايا الإنمائية الرئيسية ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لبلدان نفس المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية؛

(هـ) إقامة تحالفات وشراكات استراتيجية للنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية على الصعيد الإقليمي، بما يشمل القضايا البيئية والجنسانية.

٧٤ - وعلى الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الأمانات، رحبت اللجان الإقليمية بقرار الجمعية العامة ١٦/٦١ الخاص بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعملاً بذلك القرار، أقام الأمناء التنفيذيون شراكة فعالة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للتعاون بشأن الاستعراضات الوزارية السنوية الإقليمية الطوعية ومع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للاستعراضات القطرية الطوعية للاستعراضات الوزارية السنوية. والتجربة المستفادة في هذا الصدد خلال عام ٢٠٠٧ ستكون بمثابة سند مفيد لتحسين التعاون في الاستعراضات المقبلة. كذلك، قامت اللجان الإقليمية فيما بينها بتنسيق جهودها في مجال الإسهام بمنظور إقليمي في عملية منتدى التعاون الإنمائي عن طريق الفريق الاستشاري المنبثق عن منتدى التعاون الإنمائي، الذي يمثل فيه اللجان أحد الأمناء التنفيذيين. وبالنسبة للاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية الرفيعة المستوى، بما فيها الدورات الوزارية للجان، يرى الأمناء التنفيذيون ضرورة الاستفادة منها

بفعالية في المستقبل لتيسير المشاورات الإقليمية الطوعية بشأن الاستعراضات الوزارية السنوية، وللتثبت من المنظورات الإقليمية بشأن قضايا التعاون الإنمائي.

٧٥ - واستعرض الأمانة التنفيذيون التعاون فيما بين اللجان الإقليمية. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم لزيادة مشاركة الأفرقة المواضيعية ذات الصلة، وحضوا تلك الأفرقة على تبادل المعلومات وعلى استفادة كل من خبرة الآخر، خاصة فيما يتعلق بمتابعة المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة، لا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (والأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة)، ومؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. وبفضل ذلك، تمكنت اللجان من تنظيم عدة فعاليات إقليمية مشتركة على هامش الفعاليات العالمية ذات الصلة. ومن الأمثلة على ذلك الدورة الإقليمية للجنة التنمية المستدامة، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، التي شارك فيها أيضا أصحاب المصلحة من المؤسسات الإقليمية، كمصارف التنمية؛ ومناقشة الأبعاد الإقليمية لقضايا الهجرة في حوار الجمعية العامة الرفيع المستوى الذي جرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ والتنفيذ الإقليمي لبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا؛ ومجموعة الفعاليات التي عقدت على هامش مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات المعقود في أيار/مايو ٢٠٠٧ بجنيف بشأن الأبعاد الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية المستدامة والعولمة. كما تم تنظيم حلقات دراسية إقليمية انطوت على مشاركة اللجان، وذلك في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وسانتياغو في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بشأن قضايا تتصل بتعزيز التجانس الإقليمي، والتماسك الاجتماعي، والتكامل التجاري والمالي، وتكنولوجيات الوقود الإحيائي، ودور الشراكات الإقليمية في دعم السلام والاستقرار والتنمية. وتم أيضا اتخاذ ترتيبات منسقة مناسبة للإعداد المشترك للوثائق اللازمة المتعلقة بالأبعاد الإقليمية لتنفيذ توافق آراء مونتيري من أجل تيسير الاستعراض الرفيع المستوى الذي يجري كل سنتين لتوافق آراء مونتيري الذي ستجريه الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وفضلا عن ذلك، اتفق الأمانة التنفيذيون على أن يتبادلوا الآراء ويتعاونوا بشأن تحديد منظورات إقليمية للآثار الاقتصادية والاجتماعية للاحتباس الحراري، الذي سرعان ما أصبح قضية عالمية ذات أولوية عليها لها مضاعفات هامة بالنسبة للتنمية المستدامة.